

السوريون يخوضون معركة شاقة من أجل توفير الغذاء

السوري يشار الأسد في الأسبوع الأول من الشهر الحالي أنها وضعت "المواطن بشكل عام في مختلف الشرائح بين حالتين: الجوع والفقر والعوز مقابل المرض".

ومنذ العام الماضي، تتالت الأزمات الاقتصادية مع تسجيل الليرة انخفاضاً قياسياً أمام الدولار وأزمة وقود حادة. شهدتها مناطق سيطرة القوات الحكومية. وبعزوه محللون تسارع انهيار الاقتصاد السوري إلى الأزمة في لبنان المجاور، حيث يودع التجار السوريون الملايين من الدولارات في المصارف التي فرضت قيوداً مشددة على عمليات السحب في ظل أزمة سيولة حادة.

وتسببت الحرب السورية بمقتل أكثر من 380 ألف شخص، وأدت إلى تشريد وتهجير أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها. كما دمرت البنية التحتية واستنزفت الاقتصاد وأنهكت القطاعات المختلفة، ومنها القطاع الصحي.

وتحولت دمشق إلى بلد مستورد بسبب الحرب التي أنهكتها ودمرت معظم القطاعات الإستراتيجية بعد أن كانت أحد أبرز المصدرين وخاصة في المجال الزراعي. كما انتقلت سوريا من بلد مصدر للمحاصيل الزراعية ويتمتع باكتفاء ذاتي إلى مستورد، حيث وصلت خسائر القطاع الزراعي إلى نحو 64 مليار دولار العام الماضي.

وتفيد بيانات صندوق النقد الدولي بأن الناتج المحلي لسوريا سجل منذ الحرب خسائر بقيمة 400 مليار دولار، إضافة إلى أن خسائر بنحو 67 المئة طالت قدرتها الصناعية. ووفق بيانات الأمم المتحدة، فإن عدد العاطلين عن العمل في الوقت الحالي بلغ حوالي 9 ملايين سوري.

تحولت فايروس كورونا إلى كابوس مزعج للملايين من السوريين بعد أن تسبب في غلق منافذ استيراد الغذاء وتوقف الأنشطة الزراعية المنهارة أصلاً ما يهدد بتفاقم مشكلة الجوع، بينما لا تملك الحكومة في دمشق خيارات بديلة في ظل الحرب المستمرة منذ تسع سنوات تقريباً.

ومع تزايد التحديات من تهديدات الغذاء وتسجيل نقص كبير في الإمدادات اتسعت وتيرة المخاوف العالمية، في ظل تواصل إغلاق منافذ التصدير والاستيراد وغلغ الموانئ والخطوط البحرية والجوية كإجراءات للتوقي من الوباء. ودعا البرنامج التابع للأمم المتحدة إلى الحصول على تمويل عاجل لإنقاذ حياة السوريين، لكن في ظل الظروف الراهنة يبدو الأمر شبه مستحيل.

9.3
مليون سوري يعانون من عدم إمكانية تأمين قوتهم اليومي، بحسب برنامج الأغذية العالمي

وكان البرنامج قد قال نهاية الشهر الماضي إن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 107 في المئة خلال عام واحد في سوريا على خلفية الأزمة المالية في لبنان، التي تنعكس على اقتصاده وتفتسي فايروس كورونا المستجد. وأثرت التدابير التي اتخذتها الحكومة السورية بشكل متسارع منذ مارس في مناطق سيطرتها، بشكل طفيف على اقتصاد البلاد المنهار، والذي استنزفت كافة قطاعاته أساساً جراء أكثر من تسع سنوات من الحرب. وبدأت الحكومة مؤخراً بالتخفيف من إجراءات الإغلاق التي اعتبرها الرئيس

دهشق، - تظهر أحدث المؤشرات الدولية أن معظم السوريين دخلوا في مرحلة أكثر حرجاً بسبب عدم تمكنهم من تأمين غذائهم اليومي بسبب العديد من العوامل، في مقدمتها استمرار الحرب وجائحة كورونا العالمية. وفاقت إجراءات الحظر وغلغ الحدود وما ترتب عنها من تعطيل للحركة التجارية بين الدول أنشطة استيراد المواد الغذائية مما هدد الأمن الغذائي لسوريا وهو ما يعني كارثة إنسانية مضادة للتدابير الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن آثار سنوات من النزاعات.

وكشف تقرير صادر عن برنامج الأغذية العالمي أن حوالي 9.3 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي في ارتفاع ملحوظ جراء وباء كوفيد - 19 وارتفاع أسعار المواد الغذائية وسط أزمة اقتصادية خانقة في بلد يشهد نزاعاً دامياً منذ أكثر من تسع سنوات.

وذكر البرنامج التابع للأمم المتحدة على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر الخميس أن "الارتفاع القياسي في أسعار المواد الغذائية تم وباء كوفيد - 19 دفعا بعائلات في سوريا إلى ما يتجاوز طاقتها".

والتقديرات الجديدة التي ساقها البرنامج تزيد عن تقديرات سابقة تم تسجيلها قبل نصف عام وأشارت إلى أن عدد الذين يعانون من مشكلة توفير الغذاء يبلغ نحو 7.9 مليون شخص. وتبرز الفئة الأكبر من السوريين تحت خط الفقر.

أوروبا تحقق في شبهة تلاعب أنقرة بتجارة الصلب

تلويح بفرض رسوم إغراق على الواردات التركية



تحت لبيب التحقيقات الأوروبية

مطلع فبراير الماضي الإبقاء على قيوده المشددة على إقراض تركيا هذا العام مع استمرار خلاف بين الاتحاد وأنقرة حول التنقيب عن النفط والغاز قبالة قبرص. وجاء ذلك التحرك حينها مع اكتشاف أكبر الشركات الحكومية على مخاطر لا حصر لها، خاصة بعد إعلان إحدى المحاكم التركية إفلاس أكبر شركة للإشاعات بالبلاد.

وكان بنك الاستثمار الأوروبي واحداً من أكبر مصادر التمويل للشركات التركية على مدار العقد الماضي، إذ ضخ هناك ما يصل إلى 19 مليار يورو، لكنه فرض قيوداً مشددة العام الماضي مع تفاقم التوترات الدبلوماسية بسبب التنقيب.

وتوقف البنك عن إقراض مشروعات البنية التحتية، التي تنفذها أي شركة على صلة بالحكومة التركية، لكنه أبقى على خيار إقراض أجزاء في القطاع الخاص. وتصاعد الخلاف حول التنقيب مجدداً. وقال وزير الطاقة التركي فاتح دونماز في ديسمبر الماضي إن "سفن حفر جديدة بصدد الإبحار صوب قبرص"، وهو ما دفع حوسبي بوريل مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد إلى التلويح بفرض عقوبات على أنقرة.

ونسبت وكالة رويترز المتحدث باسم بنك الاستثمار الأوروبي، لم تذكر هويته، قوله في فبراير الماضي، إن البنك سيستمر "بما يتماشى مع النهج الذي تبنته الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية".

وأضاف "إذا لم يحدث تغير في هذا الاتجاه على مستوى الاتحاد الأوروبي، فسنواصل على الأرجح هذا النهج الانتقائي في ما يتعلق بإقراض تركيا، الذي طبقناه على مدى العامين الماضيين، على الأقل في المستقبل المنظور".

ويظهر الموقع الإلكتروني لبنك الاستثمار الأوروبي أنه وافق على قرض واحد فقط لتركيا منذ أن أعلن في يوليو الماضي عن مراجعة عملياته هناك.

وتظهر بيانات البنك أنه أنفق ما يزيد على 52 مليار يورو العام الماضي، لكنه أقرض تركيا 117 مليون يورو فقط. وكان البنك أقرض تركيا أكثر من ملياري يورو في الفترة الفاصلة بين عامي 2009 و2016. وبلغ إجمالي اكتشاف البنك على تركيا حوالي 15 مليار دولار.

وبسبب ضعف قيمة الليرة، تتالت طيلة الأشهر الـ17 الأخيرة الأزمات، التي ضربت الشركات والمصانع التركية، إذ تشير البيانات الرسمية إلى أن مجموع الكيانات التي طلبت تسوية إفلاس من المحاكم التجارية وصل إلى 3 آلاف شركة.

وتتالت النكسات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بنظام أردوغان لتعرق من أزماته، حيث فقدت العملة أكثر من 3.5 في المئة من قيمتها هذا العام بعد أن هوت نحو أربعين في المئة خلال العامين الماضيين نتيجة ارتفاع مستويات الديون الخارجية.

رجح محللون أن تتفاقم متاعب شركات الصلب التركية بعد أن فتحت المفوضية الأوروبية تحقيقاً حول تعاملات التجارية "المشبوهة" على إثر شكاوى تقدمت بها شركات تمثل عصب صناعة الحديد في التكتل بأنها تعاني كثيراً من انعكاسات الواردات القادمة من تركيا على أعمالها.

بروكسل - صعّدت المفوضية الأوروبية من تهديدها ضد تركيا بسبب سياساتها التجارية المخيرة للشكوك في التعامل مع دول الاتحاد، الأمر الذي سيزيد من التوتر بين الجانبين على خلفية العديد من الملفات الحساسة التي لا تزال عالقة.

ولوحّت المفوضية، وهي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، بفرض رسوم على واردات الصلب التركي، في أحدث إشارة إلى مخاوف شركات الصلب الأوروبية مثل أرسيلور ميتال وتيسنكروب من تأثيرات واردات الصلب الرخيصة.

اتحاد الصلب الأوروبي رفع شكوى للمفوضية الأوروبية في 31 مارس الماضي للنظر في الأسعار الرخيصة للواردات التركية

وفتحت المفوضية تحقيقاً لمعرفة ما إذا كانت صادرات الصلب التركي المسحوب على الساخن إلى أسواق الاتحاد الأوروبي تنطوي على ممارسات إغراق.

وقالت في بيان الخميس إن "التحقيق يستهدف معرفة ما إذا كانت لغائف الصلب التركي المسحوب على الساخن تمثل إغراقاً وما إذا كان هذا الإغراق سبب ضرراً للصناعة في الاتحاد".

ويأتي التحقيق في تهمة إغراق الصلب التركي نتيجة شكوى مقدمة في 31 مارس الماضي من اتحاد الصلب الأوروبي نيابة عن الشركات الأوروبية التي تمثل حوالي ربع إنتاج الاتحاد من لغائف الصلب المسحوب على الساخن.

ولطالما اتفقت دول الأعضاء في الاتحاد على أن الممارسات التجارية التركية ضدها تعتبر خرقاً لقوانينها الصارمة كما أنها تشير إلى مدى اللامبالاة التي يتبعها الرئيس رجب طيب أردوغان في التعامل مع الشركاء الاقتصاديين.

ويحاول أردوغان جاهداً إقناع دوائر صنع القرار الأوروبي عبر تقديم تنازلات كثيرة، جزء منها اقتصادي، للانضمام للاتحاد، لكن دولا وازنة، مثل ألمانيا، ترفض دخول أنقرة للتكتل خاصة وأنها لم تستجب للعديد من المعايير الأوروبية.

ويقول محللون إن هذا الأمر سيعمق من مشاكل الاقتصاد التركي وسط أزمات متتالية تهدد بنسج الإفلاس على قطاعات كبيرة وعديدة في البلاد ما

17
مليار يورو قيمة سوق صناعة الصلب في الاتحاد الأوروبي العام الماضي، وفق بلومبرغ

ويؤكد خبراء اقتصاد أن المخاطر الناجمة عن انخراط الجيش في عمليات عسكرية بسوريا وليبيا وكذلك عمليات التنقيب في شرق المتوسط قد تتضمن ارتفاعاً أكبر لمخاطر الإفلاس للشركات التركية. وكان بنك الاستثمار الأوروبي، نزاع الاتحاد الأوروبي للإقراض، قد قرر

صادرات النفط الإيرانية تقترب من الشلل التام

قياسي منخفض وفقاً لأحدث أرقام تظهرها تسليمات مارس. وتظهر بيانات من رفينيتيف أيكون أن سوريا لا تزال من زبائن النفط الإيراني بينما تبحر شحنات أخرى دون تحديد وجهة الوصول.

ويؤكد جربير أن المشتريات الفورية لشركات التكرير الصينية تلقت ضربة أيضاً في الربع الأول من العام الحالي مع حد كورونا من معدلات تكرير الخام.

70
ألف برميل نفط يوميا حجم صادرات إيران في أبريل مقارنة بحوالي 287 ألفاً في مارس

وقال "عندما زادت شركات التكرير الصينية من معدل استهلاك الخام، ظل الطلب على الخام الإيراني ضعيفاً إذ أن كميات كبيرة من البراميل التي للبيع الفوري، التي يتعرض لضغوط من مصدرين آخرين خاصة روسيا، كانت متاحة في السوق بسبب انخفاض الطلب في أوروبا".



نفط بلا أسواق

وأدى تراجع الطلب على النفط بسبب إجراءات العزل العام التي فرضتها الحكومة لاحتواء كورونا وهبوط الأسعار إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام المستثمرين مما زاد صعوبة العثور على عملاء مستعدين لشراء الخام الإيراني في ظل إعادة الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرض عقوبات عليه قبل عامين.

وقالت سارة فاخشوري من أس.في. بي. أن. أ.رجي إنترناشونال لاستشارات الطاقة "العثور على عملاء ليس بالأمر السهل.. حالياً هناك تخمة ضخمة في المعروض وهناك الكثير من النفط منخفض السعر متاح في السوق".

وأشارت إلى أن إيران وفنزويلا، وهي أيضاً عضو في أوبك وتخضع هي الأخرى لعقوبات، اضطرتا إلى التناقص مع خصم تقدمه دول منتجة أخرى مثل السعودية إضافة إلى دفع عمولة لمن يشتررون ويبيعون الخام منها.

وأضافت فاخشوري "إذا أضفت الخصومات للعمولات والنفقات التشغيلية لن تكون هناك أي أرباح". ووصلت المشتريات الرسمية الصينية للنفط الإيراني إلى مستوى

طهران - أكدت أحدث البيانات عمق الأزمة، التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني بعد تراجع صادرات النفط إلى مستويات قياسية منخفضة، واقتربها من الشلل التام.

ويبدو أن أزمة فايروس كورونا فاقت أثر العقوبات الأميركية التي تحد بالفعل من الشحنات، مما يؤكد تآكل النفوذ النفطي للدولة التي كانت ثاني أكبر منتج في منظمة أوبك بعد السعودية.

وبلغت الصادرات في المتوسط 70 ألف برميل يوميا في أبريل، انخفاضاً من 287 ألفاً في مارس، بحسب كبلر التي ترصد التدفقات النفطية إلى الأسواق العالمية.

وتعني صعوبة تقدير الأحجام أن الإجمالي ربما يعدل بالرفع وأبلغت كبلر وكالة رويترز بأنه قد يصل إلى 200 ألف برميل يوميا، لكن حتى في تلك الحالة فإنه سيظل الأدنى في عقود.

ونسبت وكالة رويترز إلى إنجيل جربير الرئيس التنفيذي لبترو - لوجيستكس التي ترصد التدفقات أيضاً قوله "نشهدنا تراجعاً في الصادرات الإيرانية، الأمر الذي جاء مدفوعاً بانخفاض المشتريات الصينية". وأضاف "لا نتوقع أي تحسن في صادرات الخام الإيرانية في مايو".